لتراكم العمل ، كما وان مستخدمي السنترال للمكالمات الخارجية يهددون ايضا بالاضراب .

في الحقيقة هذا هو جزء واحد فقط من الصورة، وهو استعراض للاضرابات خلال اسبوع واحد فقط . وهو مقتصر على الاضرابات في قطاع الخدمات ، ولكن هنالك عددا من الاضرابات ما زالت معلقة في المشاريع الصناعية الخاصة ، حيث قدمت لجان العمال في هذه المصانع مطالب لتغيير التدرج للمستخدمين او لرفع الاجور وزيادة العلاوات . ومن الجدير بالذكر ان التدهور في علاقات العمل بارز اكثر في القطاع العام ، خصوصا في مجال الخدمات . وهذا المجال تشرف عليه الوزارات المختلفة ، ومن هنا الحساسية لكل تدهور في علاقات العمل في هذا المجال . ومن هنا تنبع اهمية الدور الذي لعبته الهستدروت في هذه الخلافات ، حيث وضع شعار الهستدروت القديم القائل بأفضلية «المصلحة القومية» على «المصلحة الطبقية» في موضع الاختبار، ولقد اثبتت الهستدروت انها ما زالت امينة لهذا الشعار القديم، حيث كانت ترضخ في النهاية لسياسة الحكومة في مجال الاجور والاسعار والضرائب، رغم بعض المحاولات التي كان يقوم بها قادة الهستدروت للظهور بمظهر المدافعين عن حقوق الطبقة العاملة. من الاضرابات التي اثارت ضجة وحساسية في سنة ١٩٧١، كان اضراب عمال الادارة والمرافق في المستشفيات الحكومية ، واضراب موظفي وشرطة الجمارك في ميناء اسدود ومطار اللد ، واضراب عمال الادارة والمرافق في صندوق المرض التابع للهستدروت ، واضراب مستخدمي شركة الكهرباء. ان المهم في هذه الاضرابات — عدا كونها تشكل صداما مباشرا بين جماهير العمال وبين القيادة البيروقراطية العمالية الحاكمة، المتمثلة في حزب العمل الاسرائيلي بشكل خاص وبالتجمع العمالي — المعراخ، المكون من حزب العمل وحزب العمال الموحد، المابام بشكل عام — هو الاسلوب الذي اتبعته «الحكومة العمالية» في معالجة هذه الاضرابات، وما ادت اليه تلك المعالجة من اقرار اقتراح قانون « تسوية نزاعات العمل » الذي اعتبرته الاحزاب البرجوازية بمثابة خطوة على الطريق من اجل سن تشريع شامل ينظم علاقات العمل . ان الاسلوب الذي عالجت به « الحكومة العمالية » اضراب عمال الادارة والمرافق في المستشفيات الحكومية يعيد الى الاذهان، طريقة معالجة «الحكومة العمالية» لاضراب عمال ومستخدمي البريد في ١٩٦٩ ، حيث اصدر وزير البريد اوامر تقييد اجبارية تلزم العمال بالتواجد في اماكن عملهم وبتنفيذ التعليمات التي تصدر اليهم من قبل المسؤولين . ومن الجدير بالذكر ان « الحكومة العمالية » آنذاك سنت قانون « تجميد الاضرابات » الذي يلزم العمال بالاعلان مسبقا عن عزمهم على اللجوء الى الاضراب قبل اسبوعين من التنفيذ ، ويظهر ان هذا القانون ومحاكم العمل التي اقيمت فيما بعد للبت في قانونية الاضراب وشرعية المطالب لم يكونا كافيين لردع العمال عن اللجوء الى سلاح الاضراب لنيل حقوقهم ، حيث تدل جميع الوقائع المتعلقة بالاضرابات الاخيرة بأن العمال لم يتقيدوا بقانون « تجميد الاضرابات » .

في منتصف حزيران بدأت سلسلة من الاضرابات احدثت ردود فعل عنيفة عند الحكومة نظرا لحساسية المرافق التي وقع الاضراب فيها . بدأت هذه السلسلة باضراب عمال الادارة والمرافق في المستشفيات الحكومية البالغ عددهم ٦،٥٠٠ عامل ، وقدم العمال سلسلة من المطالب المتعلقة بزيادة الاجر والعلاوات والمنافع الاخرى ، ولكن الحكومة لم تستجب لمطالبهم ، وطالبتهم بفك الاضراب والعودة الى المفاوضات ، ولما رفض العمال طلب الحكومة قامت الحكومة بعقد جلسة خاصة للنظر في تدهور العلاقات في مجال العمل ، لوضع حد لخرق اتفاقيات العمل . وفي هذه الجلسة التي عقدت في ٧١/٦/١٨ قررت الحكومة بالاجماع وبدون اي تحفظ من وزراء حزب المابام او من سكرتير الهستدروت الطلب من المضربين العودة الى العمل والا اضطرت الى اصدار اوامر اقامة